

ظاهرة انخفاض الدينار العراقي في الاسواق النقدية للدول المجاورة - اسبابها واثارها الاقتصادية

الدكتور هيل عجمي جميل الجنابي
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
بغداد

مقدمة

تتأثر القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالمركز الخارجي لميزان مدفوعات البلد وبحجم ديونه الخارجية. ويترك تحسن قيمة العملة الوطنية أثراً محموداً في ارتفاع القوة الشرائية لحائزي النقود واتجاه الاسعار نحو الاسفل وزيادة الثقة بالعملية الوطنية. وتنعكس القيمة الخارجية للعملة الوطنية على مستويات الاسعار والتكاليف المحلية خاصة اذا كان الاستيراد من الدول المجاورة يتم تمويله بالعملية الوطنية سواء بصورة رسمية او غير رسمية. لذا فان ظاهرة انخفاض قيمة الدينار العراقي في الاسواق النقدية للدول المجاورة سينعكس مباشرة في ارتفاع المستوى العام للاسعار المحلية من خلال ارتفاع السلع المستوردة التي يتم تمويلها بصورة غير رسمية بالدينار العراقي.

وهذا البحث هو محاولة لدراسة ظاهرة انخفاض قيمة الدينار العراقي في الاسواق النقدية للدول المجاورة في الكويت والسعودية والاردن، حيث تعرض القسمين الاول

والثاني الى نظام الرقابة على الصرف ونظام الصرف نفسه في العراق، في حين تناول القسم الثالث اسباب انخفاض قيمة الدينار العراقي في الاسواق النقدية للدول المجاورة. اما القسم الرابع فنناقش بعض الآثار الاقتصادية الناجمة عن تدهور قيمة الدينار العراقي في الاسواق النقدية لهذه الدول على الاقتصاد الوطني. واختتم البحث بعرض الوسائل الكفيلة لرفع قيمة الدينار العراقي في اسواق الدول المذكورة.

اولا - نظام الرقابة على الصرف الاجنبي في العراق

لقد انتشر نظام الرقابة على الصرف الاجنبي بصورة واسعة منذ عام ١٩٣١ في ألمانيا ودول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية التي تعرضت موازين مدفوعاتها لعجز شديد فطبقت بذلك النظام المذكور لتحقيق توازن جبري في موازين مدفوعاتها ولمنع تدهور قيمة عملاتها الوطنية في اسواق الصرف الاجنبي^(١). وبهذا الخصوص سمح صندوق النقد الدولي استخدام نظام الرقابة على العمليات الرأسمالية لتقييد حركة رؤوس الأموال نحو الخارج. فتدهور قيمة العملة الوطنية لبلد معين يدفع برؤوس الأموال للتحرك كنفود ساخنة الى بلدان أخرى للتخلص من خسارة محتملة ناجمة عن تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، مما يخفف بالتجعة من احتياطياتها الرسمية^(٢). لذا لا تجد السلطات النقدية من خيار سوى اللجوء الى منع خروج هذه الأموال بصورة مباشرة او غير مباشرة لتحقيق الهدف المذكور.

وتم استخدام نظام الرقابة على الصرف من قبل الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وبدرجات متفاوتة. فالدول المتقدمة التي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها طبقت النظام المذكور لتعويق حركة الأموال نحو الخارج من خلال فرض حد اعلى للتحويلات، اما في البلدان النامية فأخذت بهذا النظام لندرة موارد النقد الاجنبي منها لتمويل مشكلة العجز في موازين مدفوعاتها التي يصعب علاجها من خلال زيادة الصادرات وصعوبة استخدام عملاتها لتسوية معاملاتها الدولية^(٣). ويهدف نظام الرقابة على الصرف الاجنبي ترشيد استخدام موارد النقد الاجنبي

(١) د. محمد لييب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١)، ص ٣٥٧-٣٥٢.
(٢) G. C. Ingram, International Economics. (New-York: John. Willy and Son, 1986). P. 175-176.

(٣) د. صباح بهجت عبد الله ومحمد محسن خنجر، ميزانية النقد الاجنبي في العراق للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، (بغداد: تشرين اول ١٩٨٤)، ص ٣-٧.

ومنع هروب رؤوس الاموال وحماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الاجنبية المستوردة وللتمييز بين شركاء البلد التجاريين ولعزل الانعكاسات الخارجية التي ترد اليه من الخارج وللحصول على موارد مالية للدول ولتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية فيها من السلع الرأسمالية والوسيلة ولغرض فرض نوع من الضريبة المستترة على الشركات الاجنبية التي تستغل جزءاً من موارد الاقتصاد القومي^(٤).

وتكون الرقابة على الصرف اما رقابة جزئية واما رقابة كلية. فالرقابة الجزئية تتعلق بالرقابة على عملية معينة من العمليات الاقتصادية مثل الرقابة على حركة رؤوس الاموال والرقابة على المضاربين ببيع وشراء العملات ومنع الافراد من الاحتفاظ بالنقود الاجنبية ولكن الرقابة الجزئية لا تستطيع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لان الافراد سيحاولون التهرب من الرقابة من خلال اخفاء العمليات المحرمة في سائر عمليات غير خاضعة للرقابة. في حين تمتد الرقابة الكلية لتشمل العمليات الاقتصادية التي لها علاقة بالخارج كافة، بما يستوجب الزام المصدرين تسليم مباحوزتهم من عملات اجنبية للبنك المركزي والزام من يريد الصرف الاجنبي ان يحصل عليه من خلاله وبواسطته^(٥).

ويفرض العراق كغيره من البلدان النامية رقابة على الصرف الاجنبي وقيودا على المعاملات الجارية والرأسمالية يشرف على ادارته البنك المركزي العراقي، لذا تستوجب عمليات الدفع الحصول على اجازة مسبقة^(٦). ويتم التسديد بعملات اجنبية قابلة للتحويل ولا يقبل الدينار في تسديد المعاملات الخارجية الا ضمن ترتيب الحسابات غير المقيمة. وهذه الحسابات لا تفتح الا بموافقة البنك المركزي وهي نوعين حسابات غير مقيمة اعتيادية وتحص معاملات المدفوعات الجارية وحسابات غير مقيمة خاصة لغرض معاملة التحويلات الرأسمالية^(٧). كما تستلزم قوانين الرقابة عادة تسليم عوائد التصدير والمعاملات غير المنظورة الى البنك المركزي مقابل الدينار وبالسعر الرسمي له فضلاً عن خضوع كل معاملات تحويل رأس المال وارباحها الى القيود^(٨). ولغرض نجاح الرقابة الكمية على الصرف الاجنبي يستوجب توفر الشروط التالية:

(٤) راجع في ذلك كل من: لييب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص ٣٥٧ - ٣٦٠ وصباح

بهجت ومحمد محسن خنجر، ميزانية النقد الاجنبي في العراق للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠، مصدر سابق، ص ٣ - ٧.

(٥) لييب شقير، مصدر سابق، ص ٣٦١ - ٣٦٣.

(٦) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، ص ١٧٣.

(٧) عبد الواحد المخزومي، مقارنة لانظمة القطع في البلدان العربية، دراسة مختصرة لاغراض لجنة الخبراء العرب بشأن تنسيق اسعار الصرف والدينار العربي الحسابي، (صندوق النقد العربي ١٩٨٤)، ص ١ - ١٠.

(٨) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥، ص ١٧٣.

١ - تجنب البنك المركزي شراء العملة الوطنية من البنوك الاجنبية الاخرى لهدف القضاء على التعامل الحر في العملة الوطنية في اسواق الصرف الاجنبي وتجنب كل مامن شأنه تهريبها للخارج، لان قبول شراء تلك العملة يشجع الافراد على شرائها من الخارج بسعر اقل واعادة بيعها مرة اخرى في داخل البلد بسعر اعلى^(٩).

٢ - احكام الرقابة الشديدة على عمليات التصدير والاستيراد كافة التي تتم مع الخارج والتي لاتدفع مقابلها اية مبالغ نقدية. فهذه العمليات في ظل رقابة ضعيفة قد تساعد على التهرب من التهريب، فقد يقوم المصدر الوطني بتصدير سلعة لمستورد اجنبي يدفع له قيمتها على اساس سعر صرف اقل من سعر الصرف الرسمي او يستورد المواطنون سلعا اجنبية على اساس سعر صرف اعلى من سعر الصرف الرسمي لقيمة العملة الوطنية. والفرق بين السعر الرسمي والسعر المدفوع للعملة الوطنية مقابل الصادرات والاستيرادات التي يجري الاتفاق عليه بين الطرفين يمثل في حد ذاته تهربا من الرقابة يؤدي بالنتيجة الى هروب كمية من العملات الاجنبية خارج رقابة السلطة النقدية فيرفع من العجز في ميزان المدفوعات ويخفض من قيمة العملة الوطنية.

٣ - ان تكون الرقابة شاملة للمعاملات الاقتصادية كافة التي تتم مع الخارج. لذلك ينبغي التأكد من ان فواتير البيع والشراء في الخارج تمثل فعلا العملات الاجنبية المكتسبة او المدفوعة للخارج، فقد يعتمد المستورد الوطني الى المغالاة في قيمة البضاعة التي يستوردها وبالمثل يعتمد المصدر الوطني من جانبه الى وضع قيمة اقل لصادراته. والفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة التي يعرضها المصدر والمستورد للسلطات النقدية يمثل امرا لا مهربة يحتفظ بها في البنوك الاجنبية^(١٠).

٤ - فرض رقابة على تحويل العملات من الحسابات المقيمة الى الحسابات غير المقيمة وبالعكس لدى الجهاز المصرفي لتجنب تمويل عمليات تصدير واستيراد السلع دون اشراف البنك المركزي. فالمصدر الوطني في هذه الحالة لا يستلم اية عملة اجنبية عن صادراته وانما يستلم عملة وطنية من حساب غير مقيم وكذلك المستورد الوطني لا يدفع اية عملة اجنبية مقابل استيراداته، اذ يقبل عميله المصدر الاجنبي حصيلة صادراته بالعملة الوطنية في حساب غير مقيم الذي سيحتفظ به

(٩) د. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ١٩٨٥)، ص ٢٤٦.

(١٠) د. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

في البنوك الاجنبية^(١١).

ولكن تحديد الاستيرادات في ظل الرقابة على الصرف الاجنبي يجعل الطلب على السلع المختلفة يفوق عرضها، مما يقود الى ارتفاع في اسعار السلع سواء منها المنتجة محليا ام المستوردة من الخارج وسيتحمل المستهلك عبء الرقابة على الصرف في صورة دفعه لاسعار مرتفعة للسلع الداخلة في سلة استهلاكه. كما ان هذا النظام يجعل منتجي السلع المحلية في موقع احتكاري يجعلهم اقل اهتماما بتحسين الكفاءة الانتاجية^(١٢).

وعلى اي حال عندما يفتقر البلد الى جهاز كمركي امين وكفوء كما هو الحال في الكثير من البلدان النامية، يجعل الاذن بالاستيراد والتصدير غير مربح لان المصدرين يحصلون على عملة وطنية اقل من حصيلة صادراتهم نظرا لارتفاع قيمة العملة الوطنية باكثر مما يجب مقابل العملات الاجنبية. ولهذا السبب فان المصدر يجب عليه ان يدفع للبنك المركزي كمية اكبر من حصيلة صادراته بالعملية الاجنبية للحصول على كمية اقل من العملة الوطنية المقيمة باكثر مما يجب من قبل البنك المركزي^(١٣).

وتباين درجة شدة الرقابة على الصرف الاجنبي تبعا لتطور الظروف الاقتصادية والمالية للبلد. فهي تكون اشد حين يحصل نقص في العملات الاجنبية للبلد وحين يتعرض ميزان مدفوعاته لظاهرة عجز، ويحدث العكس حين يتحسن ميزان المدفوعات ويرتفع حجم الاحتياطيات الدولية بما يكفي لتمويل الاحتياجات المختلفة^(١٤).

ومع انتشار القيود الكمية على الصرف الاجنبي فان هناك بعض الدول النامية كمصر وسوريا تتبع قيودا سعرية على الصرف الاجنبي، وبموجب هذه القيود يجري تسلم وتخصيص العملات الاجنبية ليس على اساس سعر صرف موحد بل على اساس اسعار صرف متعددة ولاغراض مختلفة. ويستخدم هذا النوع من الصرف لتشجيع استيراد سلع مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال بيع العملة الاجنبية للمستوردين بسعر مخفض مقابل العملة الوطنية ولعرقلة استيراد السلع غير الضرورية من خلال بيع العملة الاجنبية للمستوردين بسعر مرتفع مقابل العملة الوطنية

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(١٤) د. عوض فاضل، نظام الصرف في البلدان النامية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الخامس لقسم الاقتصاد - جامعة بغداد - للفترة من ٢٣ - ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٨. بعنوان (التجارة الخارجية والتنمية) ص ٣٠.

واستخدام هذا النوع من الصرف لاعانة تصدير بعض السلع بان يشتري البنك المركزي العملات الاجنبية المتأتية من حصيلة الصادرات بسعر مرتفع مقابل العملة الوطنية لعرقلة تصدير سلع اخرى لا ترغب الدولة في تقديم الاعانة اليها^(١٥). وعملها يسهم هذا النوع من الصرف الذي يقيد الاستيراد ويشجع التصدير على ازالة العجز في ميزان المدفوعات، الا انه قد يخفض الباعث نحو انتاج السلع المحلية مادامت السلع الاجنبية تستورد بسعر مدعوم وهذا ما حصل في شيلي والاكوادور وبيرو، حيث انخفض حجم الانتاج الزراعي فيها واصبحت مستوردة للمواد الغذائية بعد ان كانت مصدرة لها في الثلاثينات نتيجة لسماحتها باستيراد المواد الغذائية بأسعار صرف منخفضة بحيث ان انتاج تلك المواد اصبح غير مربح محليا^(١٦).

ومن جهة اخرى فان اسعار الصرف المتعددة تخلق حالة من عدم الاستقرار لان العجز في ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية يتطلبان اجراء تعديلات مستمرة في سعر الصرف، مما يؤدي الى حالة من عدم التأكد بالنسبة للمصدرين والمستوردين عندما يتوقعون ان سعر الصرف سيجري فيه تغيير في غير صالحهم^(١٧)، فضلا عن ذلك فان هذا النوع من الصرف يتطلب رقابة صارمة لاجبار المصدرين بيع مباحوزتهم من عملات اجنبية بسعر منخفض مقابل العملة الوطنية وبقينا ستحصل محاولات قوية للتهرب من هذه الرقابة وضغط على موظفي الحكومة العاملين في الاجهزة النقدية لاكتساب مزايا افضل فيما يتعلق بأسعار الصرف المناسب لهم مقابل وسائل قد تكون غير مشروعة في بعض الاحيان.

ثانيا - نظام الصرف الاجنبي للدينار العراقي

لقد تم اصدار الدينار العراقي في عام ١٩٣٢ من قبل لجنة العملة العراقية وكان مساويا للجنيه الاسترليني، ويتم اصداره مقابل جنيهات استرلينية. اذ اشترط ان يجري اصدار الدينار العراقي بنسبة دينار واحد لكل جنيه استرليني يدفع سلفا في لندن^(١٨) وهكذا ارتبطت قيمة الدينار العراقي وتغيراته بقيمة الجنيه الاسترليني في

(١٥) ليب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٩.

(١٦) د. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص ٢٦١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(١٨) د. عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية، الطبعة الاولى، كانون ثاني

١٩٨٣ ص ٧٠ - ٧٤.

اسواق الصرف الخارجي، وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٥٩ حين ترك العراق منطقة الاسترليني^(١٩). ولكن مع ذلك ظل الدينار العراقي مثبت بالجنيه الاسترليني الى ان عوم الجنيه عام ١٩٧٢، عندئذ توقف تثبيت الدينار بالجنيه وجرى ربطه بالدولار الامريكي بسعر صرف ثابت قدره ٣,٣٨٦٢ دولار للدينار الواحد^(٢٠) ولن يجرى تغيير على السعر المذكور باستثناء تخفيض ضئيل لقيمة الدينار في عام ١٩٨٢ لن تتجاوز نسبته ٥٪ بحيث انخفضت قيمة الدينار الى ٣,٢١٦٩ دولار للدينار الواحد عام ١٩٨٢ مقابل ٣,٣٨٦٢ دولار للدينار الواحد في الاعوام السابقة.

ويمكن القول ان قيمة الدينار العراقي ظلت ثابتة رسمياً مقابل الدولار منذ السبعينات والى الان رغم التغيرات الملتزمة في مستويات الاسعار المحلية وعليه فان قيمة الدينار العراقي لاتعكس التغيرات التي حصلت في مستويات الاسعار المحلية خلال المدة ١٩٧٢ - ١٩٨٩، لذلك فان قيمة الدينار محددة رسمياً عند مستوى يعلو كثيراً على المستوى الذي يمثل القوة الشرائية المحلية او الخارجية له في اسواق الدول المجاورة.

هذا ويتم الاعلان عن سعر الدينار العراقي تجاه العملات العربية والاجنبية على اساس السعر التقاطعي للدينار مقابل الدولار وسعر الاخير مقابل بقية العملات الاخرى^(٢١).

لقد تبنت الدول النامية بعد انتهاء معاهدة بريتون وودز (نظام سعر الصرف الثابت) في ١٥ اب ١٩٧١ انظمة صرف مختلفة تعكس خياراتها الاقتصادية والسياسية، فمنها قام بتثبيت عملته الى عملة واحدة كالـدولار الامريكي والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي ومنها ثبت عملته الى حقوق السحب الخاصة او سلة خاصة من عملات شركائه التجاريين المهمين ومنها اعتنق نظام التعويم الحر او المدار^(٢٢). ومع ان العراق اختار تثبيت عملته الوطنية بالدولار الامريكي منذ السبعينات والى الان، الا انه توجد خيارات عديدة لاعادة تقييمه بما قد يحسن من قيمته في اسواق الدول المجاورة نذكر منها مايلي :

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧٤.

(٢٠) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، العملات العربية وعلاقاتها فيما بينها (عمان : تموز ١٩٨١) ص ١٢.

(٢١) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، ص ١٧٠.

(٢٢) A. Crockett, Inter national Money, (Southampton: The Camelot press LTD 1977P.68).

١ - التثبيت الى عملة واحدة: تقوم حاليا الكثير من الدول النامية بتثبيت عملاتها الى عملة واحدة كقيام العراق وليبيا بتثبيت عملتيهما الى الدولار الأمريكي . وهذا النوع من التثبيت يعكس خيار ورغبة الدولة المعنية لوحدها ولا ينقص من قدرتها على تغيير تثبيت عملتها اذا مارأت ان ذلك ضروريا^(٢٣) . ويتسم التثبيت الى عملة واحدة بالسهولة والبساطة ، اذ لا يتطلب من البنك المركزي جهودا فنية وادارية في حساب قيمة العملة الوطنية مادامت مثبتة الى عملة اخرى^(٢٤) ، والتثبيت الى عملة واحدة كالدولار يقلل من التغيرات في اسعار الصرف بين عمليتي القطر المثبت والمثبت اليه ، مما يخلق حالة من التوكيد الذي يرافق هذا النوع من التثبيت خاصة اذا كان البلد يتبع سياسات اقتصادية من شأنها ان تعزز من استقرار مستوى الاسعار المحلية فيرفع بذلك من حجم التجارة والاستثمار بين القطرين لحصول القناعة الكافية من قبل التجار والمستثمرين باستقرار اقيام معاملاتهم التجارية والنقدية .

الا ان التثبيت الى عملة واحدة يجعل ميزان مدفوعات القطر النامي شديد التأثر بالاضطرابات غير الملائمة في سعر الصرف الاجنبي للعملة الاجنبية التي يتم التثبيت اليها الامر الذي قد يؤدي الى حصول الارتفاع في اسعار السلع سواء منها المستوردة او المنتجة محليا . وقد يتعارض هذا النظام مع اهداف السياسة الاقتصادية المحلية ، فقد تهدف تلك السياسة الى زيادة الانتاج والاستخدام المحليين ، الا ان ارتفاع قيمة العملة الوطنية لارتفاع قيمة العملة الاجنبية التي يجري التثبيت اليها يشجع على الاستيراد ويقلل الباعث نحو الانتاج والتصدير^(٢٥) . وفي بعض الاحيان تحدد الدولة بموجب نظام التثبيت الى عملة واحدة سعر عملتها عند مستوى اعلى من المستوى الذي يمثل القوة الشرائية لها بحيث تصبح مقيمة باكثر مما يجب ، مما يؤدي الى اعاقا الصادرات لان ثمنها بالعملة الاجنبية يكون مرتفعا ، كما يحرم هذا النوع من التثبيت الدولة من استخدام سعر الصرف الاجنبي اداة للتمييز بين انواع الصادرات والواردات او

(٢٣) سمير المقدسي تطوير التنسيق النقدي بين الدول العربية «ندوة افاق التطورات النقدية والدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات» (عمان : البنك المركزي الاردني ، حزيران ١٩٨٤) ، ص ٤٠٩ .

(٢٤) A. Crockett, International Money, (Southampton: The Camelot Ltd, 1977P. 105).

(٢٥) A.B. Crockett and S. M'Nsouli "Exchange Rate Policies in Development Countries" W.I... Coats D. K. Kharbati (Eds) Money and Monetary Policies in Less Developed Countries

A survey and Issues and Evidence, (oxford pergamon press. 1980) p. 684.

التمييز بين الشركاء التجاريين للدولة المعنية^(٣٦)

٢ - التثبيت الى حقوق السحب الخاصة: حقوق السحب الخاصة هي وحدات حسابية دفترية يتم تسعيرها يوميا من قبل صندوق النقد الدولي استنادا الى سلة مؤلفة من خمس من العملات الرئيسية وذلك في كانون ثاني ١٩٨١، حيث اشتملت هذه السلة على الدولار الامريكي، والين الياباني، والمارك الألماني، والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي، ووزن كل عملة من هذه العملات في السلة يقوم على اساس حصة البلد المعني في التجارة الدولية. وقد اتجهت بعض الدول النامية في السنوات الاخيرة الى تثبيت عملاتها الى حقوق السحب الخاصة بعد ان وجد أن التثبيت الى تلك الحقوق يحقق استقرارا اكبر لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية من التثبيت بعملة واحدة كالـدولار الأمريكي^(٣٧)، مما يحفز المستثمرين الاجانب للاستثمار في الدولة التي تتمتع باستقرار نقدي اكثر في قيمة عملتها المثبتة الى حقوق السحب الخاصة ويجعل توزيع الاستثمارات الاجنبية قرارا اقتصاديا سليما.

ولكن مع ذلك فان قيمة حقوق السحب الخاصة تعد خارج سيطرة البلد الذي يرتبط بها لان صندوق النقد الدولي هو الذي يحدد قيمتها استنادا الى الاسعار اليومية للعملات الخمس المؤلفة لها، كما لا يمكن استخدامها كموجود احتياطي لغرض المعاملات الدولية الا بعد تحويلها الى عملة قابلة للتحويل كالـدولار الذي يحتل وزنا كبيرا فيها.

٣ - التثبيت الى سلة خاصة: لجأت بعض الدول النامية في منتصف السبعينات مثل الكويت والجزائر وتونس الى ربط عملاتها بسلة خاصة من عملات شركائها التجاريين المهمين يجري اختيارها وتغيير مكوناتها بصورة مستقلة من قبل البلد النامي. والهدف من هذا التثبيت هو الحد من تقلبات اسعار العملات الاجنبية على التكاليف والاسعار المحلية^(٣٨) في بعض البلدان التي تمثل اقتصاديات مفتوحة بصورة شديدة على العالم الخارجي من خلال ارتفاع صادراتها ووارداتها منسوبة

(٣٦) ليب شفير، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص ٣٦٤.

(٣٧) W. L. Coats, JR, The SDR as A means of payment IMF, staffpapers, Vol, 29, No.3 (September 1982) P.424.

IMF, Annual Report 1983, P. 114.

(٣٨)

الى نواتجها المحلية الاجمالية . ويتم تحديد وزن كل عملة داخلة في السلة باختيار احد المعايير التالية :

أ - مؤشر ترجيح الواردات : وبموجب هذا المؤشر يتم تحديد الثقل النسبي للعملة الاجنبية الداخلة في السلة الخاصة التي تقيم على اساسها عملة البلد النامي على اساس حصة كل قطر اجنبي شريك في واردات القطر النامي .

ب - مؤشر ترجيح الصادرات : وبموجب هذا المؤشر يتم تحديد ثقل العملة الاجنبية الداخلة في السلة الخاصة على اساس حصة كل قطر اجنبي في صادرات القطر النامي .

ج - مؤشر ترجيح التجارة : وهو مؤشر يعطي ثقل للعملة الاجنبية الداخلة في السلة استنادا الى حصة كل قطر اجنبي في التجارة (الصادرات + الاستيرادات) للبلد النامي .

ويرى البعض ان مؤشر ترجيح الواردات هو افضل المؤشرات لتقييم عملات الدول النامية . وتبريرهم لذلك هو ان البلدان النامية تقوم بتصدير المواد الأولية وهي في معظمها سلع متجانسة واسعارها موحدة على المستوى الدولي كالنفط الذي يسعر ويقيم بالدولار الامريكي لذلك فالتغير في اسعار العملات الاجنبية لا يؤثر على ايرادات البلدان النامية المتأتية من صادراتها من المواد الأولية . الا ان التغير في اسعار العملات الاجنبية يؤثر على كلفة استيرادات البلدان النامية من منتجات الصناعة التحويلية ، فهذه البلدان تستورد تشكيلة متنوعة من المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة ، لذلك فالتغير في اسعار صرف عملات الدول الاخرى ، مقابل عملات الدول النامية سوف ينعكس في ارتفاع وتغير اسعار السلع المستوردة من البلدان الصناعية . ولتجنب تلك التغيرات المتكررة في اسعار السلع المستوردة ينصح البعض عند تقييم عملة البلد النامي بترجيح التغيرات في اسعار صرف عملات الدول الصناعية استنادا الى حصصهم في واردات البلد النامي تجنباً للانعكاسات السلبية الخارجية التي تتركها التغيرات في اقيام العملات الاجنبية على مستويات الاسعار والتكاليف المحلية^(٢٩) . وهكذا يستطيع العراق ان يختار سلة خاصة مرجحة بالواردات تتكون من عملات شركائه التجاريين المهمين الذين يستورد منهم . ويتم ترجيح كل عملة اجنبية داخلة

في السلة استنادا الى حصة كل بلد اجنبي شريك في اجمالي استيرادات العراق الكلية لاعادة تقييم الدينار العراقي بدلا من تثبيته الى الدولار الامريكي لمعادلة اثر التغيرات في اسعار الصرف الاجنبية على المستوى العام للاسعار المحلية وتجنب بعض التغيرات غير الضرورية في الاسعار النسبية والاجنبية وسيعطي ذلك مؤشرا بان البلد يحافظ على سعر صرفه متوازيا مع اسعار صرف شركائه التجاريين وقد يرفع بالنتيجة من قيمة الدينار في اسواق الدول المجاورة. فضلا عن ذلك فان هذا النوع من التثبيت يعطي البلد استقلالية في تحديد العملات الاجنبية الداخلة في السلة وتغيير مكوناتها بصورة حرة عندما يرى ان ذلك مناسب. ومعنى ذلك ان البلد سيكون حرا في التحكم في تكوين سلة العملات التي يقيم على اساسها الدينار العراقي. وهي ميزة تجعل هذا الارتباط مفضلا على سواه من انظمة الصرف الاجنبي^(٣٠).

ويضيف بعض الاقتصاديين ان التثبيت الى سلة خاصة من العملات الاجنبية يكون مفيدا للقطر الذي يهدف الى تحقيق الاستقرار في اسعار استيراداته، مما يتوجب عليه ان يختار العملات التي تتضمنها السلة واوزانها وان يطور صيغة معينة لحساب التغيرات اليومية لسعر صرف العملة الوطنية استنادا الى اسعار العملات الداخلة في السلة المختارة^(٣١).

ثالثا - اسباب انخفاض قيمة الدينار العراقي في الاسواق النقدية للدول المجاورة

تتأثر القيمة الخارجية للعملة الوطنية لبلد معين بالمركز النقدي الخارجي لميزان مدفوعاته سواء اكان فائضا ام فيه عجز. فزيادة الاحتياطات الدولية للبلد من الذهب والعملات الاجنبية يرفع من القيمة المحلية والخارجية للعملة الوطنية وانخفاض هذه الاحتياطات يخفض من قيمة تلك العملة. كما تتأثر قيمة العملة الوطنية بحجم نفقات البلد مقابل ايراداته الكلية وبحجم ديونه الخارجية، فاذا كانت نفقاته اكبر من ايراداته ويعاني من ضخامة في ديونه الخارجية فان ذلك سيضع قيمة العملة الوطنية في

(٣٠) د. عبد المنعم السيد علي «امكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي»، السجل العلمي لندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمعهد العربي للتخطيط، الجزء الثاني، ١٩٨٣)، ص ٨٠٤-٨٠٥.

(٣١) د. عوض فاضل، نظام الصرف في البلدان النامية، مصدر سابق، ص ٤٦.

موقع منخفض ازاء العملات الاخرى. وعلى اي حال فان انخفاض حجم الاحتياطات الدولية للبلد وزيادة نفقاته على ايراداته وارتفاع قروضه الخارجية سيؤدي حتما الى ارتفاع كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني، وعندما لا يقابل ذلك حجم كاف من السلع والخدمات فمن المؤكد ان تنخفض القيمة الحقيقية للنقود الوطنية وتقل قدرتها في شراء كمية معينة من السلع والخدمات سواء على المستوى المحلي او على المستوى الخارجي اذا كانت من العملات القابلة للتحويل.

ودون الدخول في تفاصيل عديدة لا بد من القول ان الدول التي خاضت حروبا قد اتجهت اقيام عملاتها نحو الهبوط الشديد كالفرنك الفرنسي والمارك الالماني الذي انخفضت قيمته الاف المرات بحيث ان من يحمل الماركات ينفقها في يومه خوفا من تدهور قيمتها في اليوم التالي. . ولهذا السبب لجأت الدول الاوربية التي خاضت الحربين الاولى والثانية الى الرقابة على الصرف الاجنبي ومنع حركة رؤوس الاموال نحو الخارج لمعالجة العجز في موازين مدفوعاتها وتخفيف حدة التدهور في قيم عملاتها الوطنية.

ويرجع السبب في تدهور قيم عملات الدول الاوربية التي تعرضت للحروب الى استنزاف قدر كبير من الاحتياطات الدولية، مما انعكس في تدهور المركز النقدي الخارجي لموازين مدفوعاتها وزيادة نفقاتها على ايراداتها وتوجيه الجزء الاكبر من عوامل الانتاج والسلع لادامة العمليات العسكرية على حساب انخفاض كمية السلع والخدمات المدنية، وبذلك خلق اختلال بين الكمية المعروضة من تلك السلع والخدمات وبين الحجم المطلوب منها دافعا الاسعار نحو الاعلى وقيمة النقود نحو الاسفل.

لذلك كان من الطبيعي ان تهبط قيمة الدينار العراقي على المستويين المحلي والخارجي معا بعد ان تم استنزاف قدر كبير من الاحتياطات الدولية للبلد وتوجيه جزء لا يستهان به من الموارد الاقتصادية نحو العمليات العسكرية في حرب العراق المقدسة ضد العدو الفارسي.

فقبل الحرب العراقية - الايرانية كانت قيمة الدينار العراقي والكويتي والريال السعودي وعملات الدول العربية النفطية الاخرى مرتفعة، وذلك لتمتع هذه الدول بفوائض في موازين مدفوعاتها وزيادة حصيلتها من العملات الاجنبية المتأتية من الصادرات النفطية، ويمكن القول ان قيمة الدينار العراقي والكويتي كانت متساوية الى حد كبير في السبعينات ولكن الذي حصل خلال مدة الحرب العراقية - الايرانية هو اتجاه قيمة الدينار العراقي نحو الهبوط مقابل عملات الدول المجاورة له كالكويت

والسعودية والاردن بحيث أصبح الدينار العراقي الواحد يساوي ٨٠ فلسا ازاء الدينار الكويتي قبيل وقف اطلاق النار على سبيل المثال.

غير ان قيمة الدينار العراقي قد ارتفعت مقابل عملات الدول المجاورة حال اعلان وقف اطلاق النار مع ايران. اذ ارتفعت قيمته الى اكثر من ثلاث اضعاف قيمته اثناء العمليات العسكرية بحيث وصلت قيمته الى ٤٠٠ فلس مقابل الدينار الكويتي، وكان الارتفاع المفاجيء لقيمة الدينار العراقي قد ارتبط بتوقعات المضاربين حيال استمرار ارتفاع قيمته في المستقبل. لذا زاد الاقبال على شراء الدينار من قبل المضاربين في اسواق هذه الدول توقعا منهم بارتفاع قيمته في المستقبل واعادة بيعه للحصول على فرق بين السعر الحالي للدينار والسعر المتوقع ارتفاعه في المستقبل. لكن الوقائع النقدية اثبتت عكس التوقعات، اذ سرعان ما بدأت قيمة الدينار العراقي تنخفض من جديد وبصورة تدريجية حتى وصلت قيمة الدينار الواحد الى ١٣٢ فلسا مقابل الدينار الكويتي لاسباب عديدة منها:

١ - قيام الافراد في الدول المجاورة ببيع الدينار العراقي للتخلص منه خوفا من خسارة كبيرة ومحتملة قد تصيب حامله نتيجة لاستمرار التدهور في قيمته، مما ادى الى زيادة الكمية المعروضة منه في الاسواق النقدية للدول المجاورة (الكويت والسعودية).

٢ - زيادة الكمية المعروضة من الدينار العراقي في اسواق الدول المجاورة عن الكمية المطلوبة منها. اذ تتأثر قيمة الدينار العراقي بكميته في الاسواق النقدية الحرة، فارتفاع الحجم المعروض من الدينار مع بقاء الطلب عليها ثابت يؤدي حتما الى انخفاض في قيمة الدينار. والكمية المعروضة من الدينار العراقي لا ترتبط فقط بالكمية المصدرة منه بل ترتبط ايضا بسرعة تداوله التي تعني عدد المرات التي ينتقل فيها الدينار من يد الى اخرى فكلما زاد عدد هذه المرات كلما ارتفعت سرعة تداول الدينار وارتفع معها حجم السيولة والاسعار وقلت قيمة الدينار، ويحصل ذلك عندما يستخدم الدينار كوسيلة للانفاق في المجالات الاستهلاكية والتجارية سريعة التصفية بصورة كبيرة. اما الاسباب التي ادت الى ارتفاع الكمية المعروضة من الدينار العراقي في الاسواق النقدية للدول المجاورة فيمكن اجمالها بما يأتي:

أ - قيام المستوردين الوطنيين بتهريب الدينار العراقي الى اسواق الدول المجاورة

خاصة الى السعودية والكويت والاردن لاستيراد سلع بدون تحويل خارجي* مادام هذا الاستيراد يحقق لهم ارباحا اقتصادية حتى في ظل انخفاض قيمة الدينار في اسواق هذا الدول. فالتمويل الخارجي للسلع التي يتم تصديرها للعراق بدون تحويل لابد ان ينتهي من خلال تمويل هذه الصادرات لمرة او مرتين من قبل الممول الخارجي لمحدودية امكانياته المالية في الاستمرار لتمويل السلع المصدرة للعراق بدون تحويل فتبدأ بعدها سلسلة متصلة من ظاهرة تهريب الدينار العراقي واستيراد السلع التي ترخص الدولة باستيرادها دون ان تدفع مقابلها اية مبالغ نقدية. لذلك يمكن القول انه كلما مضت مدة طويلة على الاستيراد بدون تحويل كلما قل تمويل السلع المستوردة بدون تحويل من خلال ممول خارجي وارتفع تمويلها من خلال تهريب كميات كبيرة من الدينار العراقية الامر الذي يؤدي الى زيادة الكمية المعروضة من الدينار العراقية في اسواق هذه الدول، وبما يزيد من الامر تعقيدا هو انخفاض الطلب على الدينار العراقي في اسواق تلك الدول لتدهور قيمته.

ب - ان خروج الدينار العراقي لاتقابلة قناة تسمح بدخوله مرة اخرى الى البلد. فالعوامل المشجعة لخروج الدينار هي اكثر من العوامل المشجعة لدخوله خاصة وان السلطات النقدية لاتسمح لاي شخص سواء اكان عراقيا ام غير عراقي بادخال الدينار العراقية بكميات كبيرة الى البلد. وطبيعي مثل هذا الاجراء يقلل من طلب الافراد في الدول المجاورة على الدينار مقابل الزيادة الكبيرة في الكمية المعروضة منه في اسواق الدول المذكورة.

٣ - كما قد يحصل تهريب للاموال من نوع اخر يؤثر على قيمة الدينار العراقي من خلال تخفيض قيمة فواتير الصادرات والمبالغ في فواتير الاستيرادات من قبل المصدرين والمستوردين. اذ يعتمد المصدر اعطاء قيمة لصادراته اقل من قيمتها الحقيقية وهذا الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة التي يعطيها المصدر لصادراته يقلل من كمية العملات الاجنبية التي تسلم للبنك المركزي. وبالمثل يعتمد المستورد الى وضع قيمة اكبر لاستيراداته والفرق بين الفعلية والقيمة المعطاة من قبل المستورد تعد اموالا مهربة تزيد من قيمة الاستيرادات وتقلل من كمية

* لقد طبق العراق سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي عام ١٩٨٤. اذ اجاز للمقيمين العراقيين في الخارج استيراد العديد من السلع بضمنها السلع الاستهلاكية والغذائية والادوات الاحتياطية والمنزلية والكهربائية والمكائن والمواد الانشائية. الا ان قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٢ في ١٤ / ١ / ٩٨٨ وسع من دائرة الاستيراد بدون تحويل بحيث لن يعد يشمل فقط المقيمين العراقيين في الخارج فحسب وانما سمح كذلك لكافة العراقيين باستيراد السلع المسموح باستيرادها بدون تحويل من الخارج دون قيد او شرط او مسائلة عن مصدر التمويل للسلع المستوردة.

العملات الاجنبية التي بحوزة البنك المركزي . وقد ينجم تهريب العملات الاجنبية، عندما يكون سعر صرف العملة الوطنية غير منسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والخارجية او عندما يتوقع الافراد اجراء تخفيض في قيمة العملة الوطنية عاجلا ام آجلا^(٣٢) فكلما زاد العائد من بيع وشراء العملات الاجنبية في الاسواق الموازية زاد الاتجاه نحو المتاجرة بهذه العملات خارج رقابة وتحكم البنك المركزي . غير انه من الممكن القضاء على تهريب العملات الاجنبية هذه باجراء تخفيض لقيمة العملة الوطنية للقضاء على الفارق بين السعر الرسمي للعملة الوطنية والسعر لها في الاسواق الموازية ومن ثم خلق السلطة النقدية واضعاف الحافز نحو تهريبها^(٣٣) مادام السعر المخفض للعملة الوطنية يضمن لهم الحصول على كمية اكبر من العملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية، مما يرفع من كمية العملات الاجنبية التي ستدخل بحوزة البنك المركزي ويحسن بالنتيجة من قيمة العملة الوطنية.

رابعاً - الاثار الاقتصادية لتدهور قيمة الدينار العراقي في اسواق الدول المجاورة:

يمكن القول ان انخفاض قيمة الدينار العراقي في الاسواق النقدية للدول المجاورة تنعكس بصورة مباشرة في ارتفاع اسعار السلع المستوردة بدون تحويل وكذلك ارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا التي تستخدم المواد الاولية المستوردة هي الاخرى بدون تحويل مادام المستورد او البائع قادر على بيع سلعته باسعار مرتفعة دون رقابة رسمية في تحديد اسعار السلع المباعة . فالمستورد لا يضع سعرا لسلعته على اساس اقتصادية سليمة تحقق له ربحا عادلا وانما يضع سعرا لسلعته المستوردة وفق حساباته التالية^(٣٤) :

١ - تحديد السعر على اساس مايساوي الدينار العراقي من عملات الدول المجاورة التي يستورد منها . وكلما انخفضت قيمة الدينار العراقي مقابل هذه العملات كلما

(٣٢) مورتند . [ج . جونسون ، تخفيض سعر العملة والواردات ، التمويل والتنمية ، المجلد ٢٤ / الرقم ٢ / يونيو ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٣٤) راجع في ذلك مقالا للكاتب في جريدة الثورة ليوم ١٠ / ١ / ١٩٨٨ على الصفحة الثالثة بعنوان (الاستيراد بدون تحويل خارجي - فوائده ومخاطره) .

ارتفعت اسعار السلع المستوردة بدون تحويل من هذه الدول فيتحمل المستهلك عبء هذا الارتفاع.

٢ - يضيف المستورد الى السعر المذكور تكاليف النقل والرسوم الكمركية وهامش ربح عال. فندرة بعض السلع تجعل بائع السلع المستوردة في موقع احتكاري تماما يستطيع ان يفرض السعر الذي يعظم ارباحه. كما ان هناك سلسلة من الوسطاء تقوم بتسليم وبيع السلع المستوردة وكل وسيط يفرض زيادة في السعر، مما تصاحبه ارتفاعات في السعر من بائع الجملة الى بائع المفرد على حساب المستهلك النهائي.

٣ - ان الاسعار العالية للسلع المستوردة بدون تحويل والناجمة عن تدهور قيمة الدينار العراقي في اسواق الدول المجاورة ستكون كالعُدوى في رفع بقية اسعار السلع في الاقتصاد الوطني، مما ينجم عنه بعد ذلك الى ارتفاع المستوى العام للاسعار اي ارتفاع اسعار السلع والخدمات في بقية القطاعات الاقتصادية التي تباع السلع المحلية، حيث ان بيع السلع المستوردة بدون تحويل باسعار مرتفعة يجعل المنتج والبائع المحلي يتجه بالمثل الى رفع سلعته حتى وان كانت المواد الاولية او الانتاجية المستوردة بدون تحويل لا تدخل كمدخلات في صناعته. اما اذا استخدمت هذه المواد في انتاج السلع فانه سيبالغ برفع السعر اخذا بنظر الاعتبار انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل عملات الدول المجاورة.

ويترتب على تدهور قيمة الدينار العراقي في اسواق الدول المجاورة سوء في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. اذ يتضرر من هذا التدهور ذوو الدخل الثابتة واصحاب المعاشات من خلال انخفاض القوة الشرائية لحائزي النقود الذين سيقاسون من ارتفاع اسعار السلع المستوردة والناجمة عن تدهور قيمة الدينار. في حين يستفيد ذوي الدخل المتغيرة من التجار والوسطاء واصحاب المشروعات الانتاجية الذين سترتفع ثروتهم نتيجة لارتفاع اسعار السلع التي يبيعونها لفئة المستهلكين من ذوي الدخل الثابتة^(٣٥). ويولد ذلك بالتأكيد تغييرات في الابدنية الاجتماعية والطبقية ويؤدي الى ظهور انماط جديدة للاستهلاك وقوى جديدة للادخار ويشير مسألة الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي.

ومن ناحية اخرى فان توقع استمرار تدهور قيمة الدينار العراقي في اسواق الدول

(٣٥) د. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الدار الجامعية، ١٩٨٥) ص ٦٠٥.

المجاورة سيقبل الاقبال على شرائه في تلك الاسواق ويرفع بالنتيجة الكمية المعروضة منه، مما يضع ضغوطا تنازلية اضافية على قيمته. فكلما كانت وحدة النقد تمثل قوة شرائية مرتفعة يفضل الافراد الاحتفاظ بها بصورة سائلة^(٣٦). غير انه في اللحظة التي يدرك فيها ان وحدة النقد تمثل قوة شرائية منخفضة يفضل الافراد اما انفاقها للحصول على السلع والخدمات^(٣٧) واما تبديلها بموجودات نقدية او مالية اخرى للتخلص منها خوفا من خسارة محتملة قد تنجم من الاحتفاظ بها.

خامسا - الوسائل الكفيلة لرفع قيمة الدينار العراقي في الامد القصير:

اذا كانت قوة الدينار العراقي مرتبطة بالمركز النقدي الخارجي لميزان مدفوعاته وامكانيته في سد ديونه الخارجية التي خلفتها الحرب وهي امور تتعلق بالامد المتوسط والطويل الاجل، فسيتم في هذه النقطة التركيز على عرض بعض الافكار والمقترحات الالية التي تتعلق بالامد القصير لرفع قيمة الدينار العراقي نذكر منها مايلي:

- (١) ان السبب الرئيسي لتهريب الدينار العراقي والاستمرار على تهريبه من قبل الافراد هو لتمويل استيراد السلع بدون تحويل خارجي^(٣٨) لذلك لابد من اللجوء الى غلق المنافذ كافة التي تشجع الافراد على تهريب الدينار العراقي وان الرقابة الكمركية مهما كانت صارمة فانها لا تستطيع ان تحكم كل المنافذ التي يتم من خلالها التهريب، لان الافراد سيحاولون التهرب من الرقابة من خلال اخفاء العمليات الممنوعة بشتار عمليات غير خاضعة للرقابة^(٣٩).
- (٢) واذا كان لابد من استمرار سياسة الاستيراد بدون تحويل، فانه من الافضل انشاء مكاتب تجارية تقوم باستيراد السلع لحساب الافراد الذين يرغبون الاستيراد بدون تحويل بدلا من ترك الاستيراد بيد العديد من الوسطاء. فتعدد الوسطاء يعني ان كل وسيط سيأخذ نسبة معينة من الربح حتى تصل السلعة للمستهلك النهائي محملة باسعار مرتفعة. وهذه المكاتب يمكن ان تخفض من اسعار السلع

(٣٦) R. I. McKinnon, "The Dual Currency System Revisited," in: H. G. John Son and A. K. Swoboda, (Eds), The Economics of Common Currencies. (London: George Allen and Unwin LTD, 1973), p.85.

(٣٧) د. مصطفى رشدي شبيحة، مصدر سابق، ص ٥٣٩.

(*) صرح السيد وزير التجارة ان عملية الاستيراد بدون تحويل عملة هي عملية مؤقتة.

(٣٨) ليب شفير، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سابق، ص ٣٥٥.

من خلال تخفيضها لعدد الوسطاء والطفيليين وتقليلها لنفقات تداول السلع وانتقالها بين الافراد الامر الذي قد يضعف حتى من ظاهرة تهريب الدينار العراقي مادام هناك مكاتب استيراد متخصصة لهذا الغرض وبامكان الافراد ان يستوردوا احتياجاتهم من خلالها وبواسطتها.

(٣) اعادة النظر في تقييم الدينار العراقي ليعكس التطورات الحالية في الاسعار وفي تكاليف المعيشية. فالدينار العراقي مثبت بالدولار الامريكي بقيمة رسمية تعلق كثيرا عن قيمته الفعلية مما ادى الى ظهور سوق موازية غير رسمية، فالشخص الذي يملك عملة اجنبية يحاول بيعها في السوق السوداء بسعر مرتفع بدلا من بيعها للبنك المركزي بالسعر الرسمي ويضطر المستوردون من جانبهم دفع سعر اعلى بالعملة الوطنية للحصول على العملة الاجنبية لتمويل استيراداتهم بسبب عدم امكانية البنك المركزي تلبية احتياجاتهم من الصرف الاجنبي. وبهذه الطريقة تؤدي السوق غير الرسمية الى انخفاض فعلي في القيم الخارجية للعملة الوطنية رغم بقاء سعر الدينار ثابت ازاء الدولار الامريكي. وعلى هذا الاساس يعتبر سعر صرف الدينار في السوق الموازية مؤشرا جيدا للمدى واقعية سعر الدينار العراقي على المستوى الرسمي (٣٩).

وبهذا الخصوص يجب التفكير باعادة تقييم الدينار العراقي وتغيير تثبيته من الدولار الى مثبت اخر يضمن استقرارا اكثر في القوى الشرائية للدينار المنفق من قبل المستهلك العراقي ويمكن اعتبار مؤشر ترجيح الواردات الذي ورد ذكره سابقا من الخيارات الملائمة لتقييم الدينار العراقي بحيث يتم تثبيت الدينار العراقي الى سلة خاصة تعكس عموما عملات الدول التي يستورد منها العراق مع وضع قيمة جديدة للدينار العراقي تكون اقل من القيمة السابقة والمحددة مقابل الدولار لتعكس القوة الشرائية الجديدة للدينار العراقي. ولتعويض ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني وسيقلل ذلك من الباعث نحو بيع الدينار في السوق السوداء او تهريبه نحو الخارج. ولنا في ذلك حجة، فقد اتجه العديد من البلدان النامية الى تغيير تثبيت عملاتها من الدولار الى مثبتات اخرى، فقد كان من نتائج التقلبات الواسعة في سعر صرف الدولار الامريكي ان اتجهت الكويت في عام ١٩٧٥ الى تثبيت عملاتها بسلة خاصة تعكس عموما العلاقات التجارية والمالية للكويت مع العالم الخارجي. كما اتجهت

(٣٩) د. عوض فاضل، مصدر سابق، ص ٤١.

السعودية في عام ١٩٧٥ الى تغيير تثبيت عملتها من الدولار الى حقوق السحب الخاصة وتبعتها في ذلك كل من البحرين والامارات وقطر في عام ١٩٧٨^(٤٠)، ودلت الوقائع الفعلية عدم رغبة بعض البلدان النامية في الاستمرار بتثبيت عملاتها بعملة واحدة كالدولار وظهر ذلك في انخفاض عدد العملات التي تثبت بعملة واحدة من ٦١ عام ١٩٧٩ الى ٤٩ عام ١٩٨٥، وبالمقابل ارتفع عدد العملات التي تثبت بسلة من العملات من ٢٧ الى ٤٠ عملة خلال المدة نفسها كمحاولة للحصول على استقرار اكثر في اسعار صرف عملاتها الوطنية^(٤١).

الخلاصة والاستنتاجات

يطبق العراق نظام الرقابة على العمليات الجارية والرأسمالية في ان واحد. لذا يتطلب من الافراد تسليم مباحوزتهم من عملات اجنبية للبنك المركزي والحصول على العملات الاجنبية بواسطته ومن خلاله. ولقد ظلت قيمة الدينار العراقي مثبتة بالدولار طيلة المدة من عام ١٩٧٢ وحتى الوقت الحاضر رغم التغيرات التي طرأت على قيمة الدولار الامريكي الذي يمثل العملة التدخلية للدينار العراقي. وخلال سنوات الحرب العراقية الايرانية تعرضت قيمة الدينار العراقي لانخفاض في اسواق الدول المجاورة، (السعودية، الكويت، الاردن) الا انه عاد وارتفع فجأة حين وقف اطلاق النار لاقبال المضاربين على شرائه توقعاً منهم باستمرار ارتفاع قيمته. الا ان الوقائع النقدية اثبتت عكس ماكان يتوقعون، اذ سرعان مابدأت قيمة الدينار تسير نحو الهبوط فبدأ المضاربون يبيعونه من جديد خوفاً من خسارة محتملة تحيط بهم اذا استمروا بالاحتفاظ به. ورغم ان المركز المالي الخارجي لميزان مدفوعات البلد وحجم ديونه الخارجية الناجمة عن الحرب لها علاقة وثيقة بتدهور قيمة الدينار العراقي على المستوى المحلي وفي اسواق الدول المجاورة، الا ان هناك بعض الاسباب الأخرى التي ادت الى تدهور اكثر في قيمته تكمن في زيادة الكمية المعروضة منه عن الكمية المطلوبة عليه في اسواق هذه الدول نتيجة لتفريجه بكميات كبيرة من قبل المستوردين لاستيراد السلع المسموح باستيرادها بدون تحويل.

(٤٠) د. عوض فاضل، مصدر سابق، ص ٣٨ - ٤٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢١.

ويمكن القول ان تدهور قيمة الدينار العراقي سوف تنعكس بصورة مباشرة في ارتفاع اسعار السلع المستوردة التي يتم تمويلها بالدينار العراقي فضلا عن ارتفاع المستوى العام للأسعار - اي ارتفاع اسعار السلع - سواء منها المستوردة او المنتجة محليا على ان هناك بعض الاجراءات التي يمكن اتخاذها لرفع قيمة الدينار العراقي واعادة تغيير نظام الصرف الاجنبي للدينار من الدولار الى سلة خاصة من عملات شركاء العراق التجاريين المهمين ليضمن استقراراً أكثر في القوة الشرائية للدينار المنفق من قبل المستهلك في السوق المحلية ووضع قيمة جديدة للدينار تعكس عمومها الاوضاع الاقتصادية والمالية والسعرية المحلية التي يشهدها البلد.

المصادر العربية :

- (١) شقير، محمد لبيب (دكتور)، العلاقات الاقتصادية الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١).
- (٢) عبد الله، صباح بهجت (دكتور)، وخنجر، محمد محسن، ميزانية النقد الاجنبي في العراق للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٠، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، بغداد: تشرين أول ١٩٨٤.
- (٣) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦.
- (٤) المخزومي، عبد الواحد، مقارنة لانظمة القطع في البلدان العربية، دراسة مختصرة لأغراض لجنة الخبراء العرب بشأن تنسيق اسعار الصرف والدينار العربي الحسابي، (صندوق النقد العربي، ١٩٨٤).
- (٥) بكري، كامل (دكتور)، الاقتصاد الدولي، (القاهرة: المكتب العربي الحديث، ١٩٨٥).
- (٦) فاضل، عوض، (دكتور)، نظام الصرف في البلدان النامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لقسم الاقتصاد - جامعة بغداد - للمدة من ٢٣ - ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٨ بعنوان (التجارة الخارجية والتنمية).
- (٧) السيد علي، عبد المنعم (دكتور)، التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربي، الطبعة الاولى، كانون الثاني ١٩٨٣).

- (٨) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامانة العامة، العملات العربية وعلاقاتها فيما بينها، (عمان: تموز ١٩٨١).
- (٩) المقدسي، سمير (الدكتور) «تطور التنسيق النقدي بين الدول العربية» افاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي خلال الثمانينات، (عمان: البنك المركزي الاردني، حزيران ١٩٨٤).
- (١٠) السيد علي، عبد المنعم، امكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، السجل العلمي لندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمعهد العربي للتخطيط، الجزء الثاني ١٩٨٣).
- (١١) جونسون، موتوندا. ج، تخفيض سعر العملة والواردات، التمويل والتنمية، المجلد ٢٤ / الرقم ٢ / يونيو ١٩٨٧.
- (١٢) شيحة، مصطفى رشدي (دكتور) الاقتصاد النقدي والمصرفي، (الدار الجامعية، ١٩٨٥).

المصادر الاجنبية:

1. Ingram, J. C, International Economics, (New-York: John Wily and Sons, 1986).
2. Crockeet, A. International Money, (Southampton: The Camelot Press LTD, 1977).
3. Crockeet, A.B and Nsouli, S.M, "Exchange Rate Policies for Development Countries" in: W.L. Coats, and D.R. Khatkhate, (Eds), Money and Monetary Policy in Less Developed Countries, A survey Evidence, (Oxford: Pergamon, 1980).
4. Coats, J.R., W.L, "The SDR as A means of payment", IMF, Staff Papers, Vol, 29, No.3, (Septemer 1982).
5. IMF, Annual Report, 1983.
6. Mckinnon, R. I, "The Dual Currency System Revisted", in: H.G. Johnson and A. K. Swoboda, (Eds), The Economics of Common Currencies, (London: George Allen and Unwin LTD, 1973).